

## قياس الأثر الاقتصادي للصدمات النفطية في الموازنة الحكومية في المملكة العربية السعودية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩

أ.د. هاشم محمد عبدالله العركوب  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الموصل

hashem\_mohamed@uomosul.edu.iq

الباحث: عدي صابور محمد الراشدي  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الموصل

dr.oday1980@yahoo.com

### المستخلص:

ان اهمية الموضوع في تقدير أثر الصدمات النفطية المفاجئة عبر عقود من الزمن منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين ولحد الان كانت الدافع في اختياره، ومن الطبيعي عندما تكون اسعار النفط منخفضة فان ذلك سينعكس على قرارات الحكومة المالية، ان مشكلة البحث تتمحور حول الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي لتمويل الموازنة الحكومية في السعودية، مما يثير السؤال التالي: وهو الى اي مدى يمكن لهذه البلدان استيعاب تلك الصدمات النفطية واحتوائها من خلال سياسة مالية مناسبة. واعتمدت البحث على فرضية مفادها ان هناك اتجاه للعلاقة بين الصدمات النفطية في أسعار النفط الخام من جهة وبين قرارات الموازنة الحكومية واوضاعها المالية من جهة اخرى، وهذه العلاقة هي علاقة طردية ذات تأثير. ومن اهداف البحث الاساسية هو قياس أثر الصدمات النفطية في الموازنة الحكومية في السعودية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩، ودورها في احداث الاوضاع المالية من فوائض او عجوزات في تلك الموازنات الحكومية، واعتمد البحث على المنهج التحليلي في اثبات فرضيتها لبيان اتجاهات هذه الصدمات. وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج منها أن اسعار النفط تؤثر طردياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة فان ذلك يؤدي زيادة الانفاق العام الى بمقدار (943.87) مليون دولار عند مستوى معنوية (5%). وبناء عليه اوصى البحث ضرورة اختيار الطرق المناسبة من اجل استثمار الإيرادات النفطية بصورة صحيحة وعلمية وذلك من خلال توجيهها نحو الاستثمار العام والخاص. الكلمات المفتاحية: الصدمات النفطية، الموازنة الحكومية، الاقتصاد الريعي.

### Measuring the impact of economic oil shocks on the government budget in the Kingdom of Saudi Arabia for the period 1990-2019

Researcher: Oday Sabor M. Alrashidi  
College of Administration and Economics  
University of Mosul

Prof. Dr. Hashem M. A. Al-Arkoub  
College of Administration and Economics  
University of Mosul

### Abstract:

The importance of the subject in assessing the impact of sudden oil shocks over decades since the beginning of the seventies of the twentieth century until now was the motivation in choosing it. And it is natural that when oil prices are low, this will be reflected in the government's financial decisions, that the research problem revolves around dependence on oil revenues. Basically, to finance the government budget in Saudi Arabia, which raises the following question: The extent to which these countries can absorb these oil shocks and contain them through an appropriate fiscal policy. The

research relied on the hypothesis that there is a tendency for the relationship between oil shocks in crude oil prices on the one hand and between government budget decisions and their financial conditions on the other hand, and this relationship is a direct relationship of influence. One of the main objectives of the research is to measure the impact of oil shocks on the government budget in Saudi Arabia for the period 1990-2019, and their role in creating financial conditions such as surpluses or deficits in these government budgets. The research relied on the analytical method in proving its hypothesis to show the trends of these shocks. The research found a set of results, including that oil prices have a direct and moral effect on public spending, which means that an increase in oil prices by one unit leads to an increase in public spending by (943.87) million dollars at a significant level (5%). Accordingly, the research recommended the necessity of choosing the appropriate methods. In order to properly and scientifically invest the oil revenues by directing them towards public and private investment.

**Keywords:** Oil Shocks, Government Budget, Rentier Economy.

#### المقدمة

يعود عدم استقرار أسعار النفط الى عدد من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية تتعلق معظمها إما بالنمو في الاقتصاديات وما يترتب عليه من زيادة الطلب، أو عوامل ترتبط بالعرض مثل عدم قدرة نمو الاستثمارات النفطية على مواكبة نمو الطلب على النفط، فضلاً عن ذلك ان هنالك أسباب اخرى غير اقتصادية ذات طبيعة جيوسياسية او أمنية كالأعمال التخريبية أو حتى تصرفات احتكارية للشركات العاملة، أن كل اضطراب يشهده سوق النفط سيؤدي بالضرورة إلى آثار سلبية على اقتصاديات البلدان المنتجة والمستهلكة على حدٍ سواء.

تعد الموازنة الحكومية للدولة المتمثلة بنفقاتها وإيراداتها العامة هي الواجهة الأولى التي تواجه بها الدولة خطر الصدمات في اسعار النفط، مما يعني أن الموازنة الحكومية للدولة تعد المدخل الذي يمكن للحكومة من خلاله امتصاص الآثار السلبية لهذا الخطر.

**أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من أهمية المشكلة المعروضة والتي تتمحور حول أهم واعقد مشكلة يمر بها الاقتصاد السعودي، إلا وهي مشكلة الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي لتمويل الموازنة الحكومية والتي جعلت الاقتصاد السعودي يتأثر بالأزمات التي تصيب الاقتصادات العالمية عن طريق ما تخلفه هذه الأزمات من تغيرات في أسعار النفط الخام وبالتالي حدوث الصدمات النفطية السلبية التي تؤدي الى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة التي تؤثر على تخصيصات الموازنة الحكومية.

**مشكلة البحث:** تتمحور مشكلة البحث في ان الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي لتمويل الموازنة الحكومية جعلت الاقتصاد السعودي يتأثر بالصدمات النفطية في اسعار النفط التي تتحكم بها الاقتصادات العالمية والظروف السياسية والاقتصادية الدولية، والتي بدوها تؤثر في قرارات الموازنة الحكومية، مما يثير السؤال التالي وهو الى اي مدى يمكن للسعودية استيعاب تلكم الصدمات النفطية واحتوائها من خلال سياسة مالية مناسبة.

**فرضية البحث:** اعتمدت البحث على فرضية مفادها إن تتبع مسارات الصدمات النفطية المنتظمة وغير المنتظمة كان لها انعكاساتها الواضحة في قرارات الموازنات الحكومية مما حدا بالسعودية اتباع الاساليب والوسائل المالية المناسبة لاحتواء العجز في الموازنة الحكومية.

**اهداف البحث:** يهدف البحث إلى بيان أثر الصدمات النفطية في أسعار النفط على الاوضاع المالية فوائض او عجوزات في الموازنات الحكومية وما ينجم عنه من مخاطر مالية محتملة، فضلا عن كيفية الاستفادة من الطفرات التي تحدث في اسعار النفط عالميا من خلال انشاء ما يسمى بالصناديق السيادية، وتشخيص وتحليل مخاطر تقلبات أسعار النفط المتكررة على الإيرادات العامة بشكل عام والإيرادات النفطية بشكل خاص في السعودية.

**منهج البحث:** اعتمد البحث على المنهج الكمي في اثبات فرضيتها وهي تقدير أثر الصدمات النفطية في اسعار النفط على قرارات الموازنات الحكومية في السعودية مع بيان اتجاهات هذه الصدمات.

**حدود البحث:** تتضمن حدود البحث المكانية اقتصاد المملكة العربية السعودية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩.

### المبحث الأول: الجانب النظري للصدمات النفطية والموازنة الحكومية

**أولاً. مفهوم الصدمات النفطية:** الصدمة النفطية تعني الارتفاع المفاجئ في اسعار النفط الذي يصاحبه في الغالب انخفاض في العرض، ونظرا لان النفط يعد المصدر الرئيسي للطاقة وخاصة للاقتصادات الصناعية المتقدمة، فان أي صدمة نفطية يمكن ان تعرض الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العالم للخطر، وتعتبر الزيادة في اسعار النفط اكثر اهمية من انخفاض اسعار النفط لأنها تدل على ندرة هذا المورد وتناقص الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام، تشير الأدلة الى ان الصدمات النفطية مهمة لأنها تساعد في تعطيل جزء من الانفاق من قبل المستهلكين والشركات تجاه قطاعات رئيسية معينة وهذا يساعد على كبح جماح التضخم في البلدان المنتجة والمصدرة على حدٍ سوى. (James D. Hamilton, 2011, 364)

مما سبق يمكن تعريف الصدمات بانها الحدث الذي يسبب تغير كبير وغير متوقع في جانب الطلب، وان هذه الصدمات تكون باتجاهين سلبي يؤدي الى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي المتأثر بهذه الصدمات، او ايجابي عندما تؤدي هذه الصدمات الى رفع قيمة المتغير الاقتصادي المتأثر بهذه الصدمات، لذلك فان السبب الرئيسي لحدوث الازمات الاقتصادية هو الصدمات التي تصيب القطاعات الاقتصادية، والتي يكون لها تأثير معنوي ومادي كبير على النظام الاقتصادي ككل، ولكن من خلال وجود توقعات صحيحة من قبل اصحاب القرار يمكن اتخاذ الاجراءات استباقية من شأنها التخفيف من حدة هذه الصدمات ومنها الصدمات النفطية.

**ثانياً. مفهوم الموازنة الحكومية:** مفهوم الموازنة الحكومية في الفكر الكلاسيكي التقليدي، يأخذ في الغالب طابع مالي، أي ان اهدافها كانت محددة فقط في حصر النفقات العامة وكيفية الحصول على الإيرادات العامة من اجل تغطية هذه النفقات، مع وجوب تحقيق التوازن في طرفي الموازنة العامة الذي يعتبر السمة التي كان يتميز بها الفكر الكلاسيكي. (طاقة والعزوي، ٢٠٠٦، ١٦٧-١٦٨) اما في العصر الحديث فقد ارتبط مفهوم الموازنة الحكومية في حق الشعب في مراقبة الكيفية التي يتم بها اعداد خطة الموازنة وتنفيذها، او هي يعني الوثيقة التي من خلالها تحقق الدولة اهدافها الاقتصادية والاجتماعية، أي يتم ترجمة السياسة المالية للسنة المالية القادمة بشكل رقمي في إطار الخطة الاقتصادية العامة للدولة، وان موازنة الدولة العامة تتكون من مجموعتين، (الموازنة التشغيلية، والموازنة الاستثمارية). (العركوب، ١٩٩٧، ١٢).

مما تقدم يمكن القول ان مفهوم الموازنة الحكومية هو خطة مالية تتضمن تقدير واجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة زمنية قادمة غالبا ما تكون سنة، وهي بذلك تخرج عن المفهوم التقليدي الذي ينص على ان الموازنة هي مجرد وثيقة محاسبية او بيان محاسبي يتضمن نفقات

الدولة وإيراداتها خلال مدة زمنية قادمة، ويكمن الفرق بين المفهوم الأول والثاني في الاختلاف بين الخطة المالية والبيان المحاسبي، حيث إن الثاني يعبر عن أرقام تقديرية صماء لا تعطي المسوغات أو الحقائق أو مصدر تلك الأرقام.

**ثالثاً. مفهوم أسعار النفط:** إن النفط الخام من السلع الأساسية والاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها من قبل جميع البلدان، إذ يسهم وبدرجة كبيرة في زيادة إيرادات البلدان المنتجة له ودعم الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات وكذلك الصادرات الخارجية لهذه البلدان، وبسبب ربط هذه الأسعار بقوى العرض والطلب في الأسواق العالمية وآلية السوق الحر فإن أسعار النفط اتسمت بالتذبذب، والسعر هو قيمة كل شيء معبر عنه بالوحدة النقدية، أما السعر النفطي فهو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المعبر عنه بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من ٤٢ غالون أو ما يعادل ١٥٩ لتر، ويتم حسابه بالدولار الأمريكي على اعتبار الدولار عملة عالمية. (إهيتي، ٢٠٠٠، ١١٧).

**رابعاً. مفهوم الانفاق العام:** يعدّ الانفاق الحكومي بجانبه (التشغيلي والاستثماري) هو أحد أدوات السياسة المالية للدولة التي تقوم بتنفيذها من خلال موازنتها العامة، وإن الهدف الأساس منها هو تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتي يسعى المجتمع إلى الوصول لها خلال المدة الزمنية القادمة، لأن الانفاق الحكومي يعكس النشاط الذي ترغب الدولة في القيام به من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي فيها، وإن تطور الانفاق الحكومي خاصة التشغيلي منه يعتمد بشكل كبير على تطور الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة في الوقت نفسه فإن زادت هذه الإيرادات زاد الانفاق الحكومي بجانبه والعكس صحيح. (حمزة، ٢٠١٢، ٣٠).

**خامساً. مفهوم الإيرادات العامة:** إن تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية رافقه أيضاً تطور في إيراداتها العامة، وإن الإيرادات العامة لها مصادر كثيرة وهذا ما جعل فقهاء المالية العامة يختلفون في وضع تصنيف يمكن الرجوع إليه عند الحديث عن هذه الإيرادات، مع ذلك يوجد أربعة معايير أساسية للتصنيف الإيرادات العامة وهي (دورية الإيرادات العامة، السلطة المستخدمة في الحصول على الإيرادات العامة، مصادر الإيرادات العامة). (العكام، ٢٠١٨، ١٠٤-١٠٥)

**سادساً. مفهوم الصادرات النفطية:** للصادرات النفطية دور كبير في دعم الإيرادات العامة التي تؤثر بشكل مباشر على تمويل الموازنات الحكومية، خاصة في البلدان الريعية ومنها السعودية التي تعتمد عليها بنسبة كبيرة تزيد عن ٩٠% في تمويل موازنتها الحكومية، وبالتالي تمويل ودعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السعودية، ومما ساعد في تزايد هذا الدور للنفط هو الأهمية الكبيرة التي يحتلها لأنه هو المصدر الأساس للطاقة في العالم. (الكواز واسماعيل، ٢٠١٣، ١٢٤)

**سابعاً. العلاقة النظرية بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية:** تأتي أهمية هذا المبحث في توضيح العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وأوضاع الموازنة الحكومية التي يتم الوصل إليها من خلال القرارات المالية التي يتم أخذها بسبب هذه التقلبات، سوى كانت هذه القرارات ستكون اتباع سياسة انفاقية توسعية عند ارتفاع أسعار النفط، أو سياسة انفاقية انكماشية عند انخفاض هذه الأسعار، أو اتباع سياسة ضريبية أو الأخذ بالسياسة الاقراضية، وكذلك توضيح الجانب النظري للمتغيرات الاقتصادية التي سيتم الأخذ بها في التحليل القياسي، وعرض إلى أهم الدراسات المعاصرة والاستفادة منها من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث.

**١. تقلبات أسعار النفط وأثرها على الانفاق العام:** إن الاقتصادي الألماني أودلف فاجنر هو أول من أشار إلى ظاهرة النفقات العامة المتزايدة، عندما قدم قانون التزايد اللانهائي في نشاط الدولة وذلك

في عام ١٨٨٣ ، وينص هذا القانون ان اجمالي الانفاق العام من الناتج القومي الاجمالي هو في تزايد مستمر عبر الزمن، وقد استند هذا القانون على فرضية مفادها ان هناك علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي باعتباره متغيرا مستقلا، ومتوسط نصيب الفرد من السلع العامة على اساس اعتباره متغيرا تابعا، وبالتالي فان أي زيادة في المتغير الاول سوف تؤدي الى زيادة ولكن بنسبة اكبر في المتغير الثاني والعكس صحيح، أي ان أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي سوف تؤدي بالضرورة الى الزيادة في الانفاق العام ولكن بنسبة اكبر من اجل اشباع الطلب المتزايد على السلع العامة. (الشوربجي، ٢٠٠٨، ١٤٢)

٢. **تقلبات اسعار النفط واثرها على الإيرادات العامة:** ان تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية رافقه تطور في إيراداتها العامة، والدولة لها مجموعة من الاملاك، هذه الاملاك يطلق عليها الدومين الذي ينقسم الى قسمين عام وخاص، ومن حيث المفهوم فان الدومين العام يقصد به كل ما تمتلكه الدولة من املاك واموال تستخدم من اجل تقديم منفعة عامة للمجتمع، وهذه الاملاك والاموال تكون خاضعة الى القانون العام واحكامه، بالإضافة الى ذلك فان هذه الاملاك لا يجوز بيعها او ايجارها ومن امثلتها الانهار والطرق والجسور العامة، والدومين العام بمعنى اخر هو الذي يقدم خدمة الى افراد المجتمع دون مقابل، ولكن في بعض الاحيان تقوم الدولة بفرض بعض الرسوم على بعض المرافق العامة وان الهدف من ذلك هو تغطية نفقات انشائها وصيانتها كما هو الحال في الرسوم التي تفرض على بعض الطرق الدولية او التي تربط بين المحافظات والاقاليم في الدولة الواحدة، وهذا الامر لا يؤثر على عمومية هذه الاملاك في الدومين العام. (القيسي، ٢٠١٥، ٦٠) اما الدومين الخاص فيقصد به جميع الاموال والاملاك التي تكون مملوكة ملكية خاصة من قبل الدولة، وان هذا الدومين يدر للدولة ايرادا كبيرا، لذلك فعند الحديث عن الإيرادات العامة ومصادر تمويلها فان هذا الدومين يكون هو المقصود، وينقسم هذا الدومين الى ثلاثة اقسام رئيسية وهي الدومين المالي والدومين العقاري والدومين الصناعي والتجاري. (حلمي والحمود، ٢٠٠٢، ١٨٩)

٣. **تقلبات اسعار النفط واثرها على عجز الموازنة الحكومية:** عجز الموازنة الحكومية هو زيادات النفقات العامة على ما يتم الحصول عليه من إيرادات عامة، وان مشكلة عجز الموازنة تعد من المشاكل الاقتصادية التي تواجه الكثير من البلدان سواء اكانت متقدم ام نامية على حدا سواء، وهو يرتبط بالكثير من الاسباب منها ما يتعلق بجانب النفقات العامة واخرى مرتبطة بالإيرادات العامة، ولكن اغلب العجزات التي تظهر في الموازونات الحكومية بالنسبة للبلدان النفطية ومنها السعودية انها ترتبط بشكل مباشر بالإيرادات العامة لأنها تعتمد بشكل كبير على ما تقوم ببيعه من النفط الخام الذي تمتاز اسعاره بتذبذبات كبيرة، وفي كثير من الاحيان تلجئ الدولة الى العجز المخطط له الذي يعني مجموعة الاجراءات التي تقوم بها الدولة عند يتعرض اقتصادها الى حالة الكساد الاقتصادي، الذي يدفع الدولة الى تخفيض ضرائبها وزيادة انفاقها من اجل تنشيط الطلب الفعال فيها الذي يساهم في معالجة حالة الكساد الاقتصادي. (سالم، ٢٠١٢، ٢٩٥).

### المبحث الثاني: القياس الاقتصادي لأثر الصدمات النفطية في الموازنة الحكومية في

السعودية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩

أولاً. التوصيف النظري للنموذج القياسي المعتمد في البحث:

نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة (ARDL): يستخدم من اجل الكشف عن وجود علاقة طويلة او قصيرة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية خلال السلسلة الزمنية، فان افضل النماذج

القياسية التي يتم استخدامها في مثل هذه الحالات هو نموذج (ARDL)، الذي طبقه بيساران وشين (1999) Pesaran and Shin وطوره بيساران وآخرون (2001) Pesaran et al، إذ تم ادخال نماذج مدد الابطاء الموزعة، مع نماذج الانحدار الذاتي، من خلال نموذج (ARDL)، حيث تكون السلاسل الزمنية دالة في ابطاء قيمتها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بمدة زمنية واحدة او اكثر، ان الميزة الأكثر أهمية لأنموذج (ARDL) هي امكانية تطبيقه في الدراسة سواء كانت السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة (I0) أو من الدرجة (I1) أو أنها خليط بين هاتين الدرجتين (I0) and (I1)، مع الاخذ بنظر الاعتبار أن لا تكون هناك سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة (I2)، وهذا الامر سيتم تحديده عن طريق اخضاع السلاسل الزمنية الى اختبار جذر الوحدة (اختبارات السكون). فضلا عن ان نموذج (ARDL) له خصائص كثيرة منها انه يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، اضافة الى تحديد العلاقة التكاملية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل، فضلا عن أن نموذج (ARDL) يبين معامل تصحيح الخطأ والذي يشترط ان يكون سالب ومعنوي ليبدل على وجود العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بين متغيرات النموذج وهذا يبين سرعة العودة إلى التوازن في حال حدوث اي اضطراب او خلل نتيجة لأي امر طارئ، والصيغة العامة للنموذج هي: (البجاري، ٢٠١٩، ٥٨).

$$Y_t = B_0 + B1_{t-1} \dots + Bpy_{t-p} + qoX + q1X_{t-1} + a2X_{t-2} + \dots aqX_{t-q} + u$$

إذ أن:

$$Y_t = \text{المتغير التابع للمدة } (t).$$

$$Y_{t-1} = \text{متغير مستقل للمدة } (t-1)$$

$$X = \text{متغير مستقل.}$$

$$a, b = \text{معلمات.}$$

$$U_t = \text{حد الخطأ العشوائي.}$$

**ثانياً. وصف متغيرات البحث:**

١. المتغيرات المعتمدة او التابعة: وتتكون من ثلاثة متغيرات وهي كما يلي:

أ. الانفاق العام (Y1) مليون دولار.

ب. الايرادات العامة (Y2) مليون دولار.

ج. عجز/فائض الموازنة العامة (Y3) مليون دولار.

٢. المتغيرات المستقلة او المفسرة: وتتكون من ثلاثة متغيرات وهي كما يلي:

أ. اسعار النفط (X1) مليون دولار.

ب. الصادرات النفطية (X2) مليون دولار.

ج. الانتاج النفطي (X3) مليون دولار.

ان المتغيرات التابعة (المعتمدة)، والمستقلة (المفسرة)، اعلاه تأخذ الصيغة الرياضية الآتية:

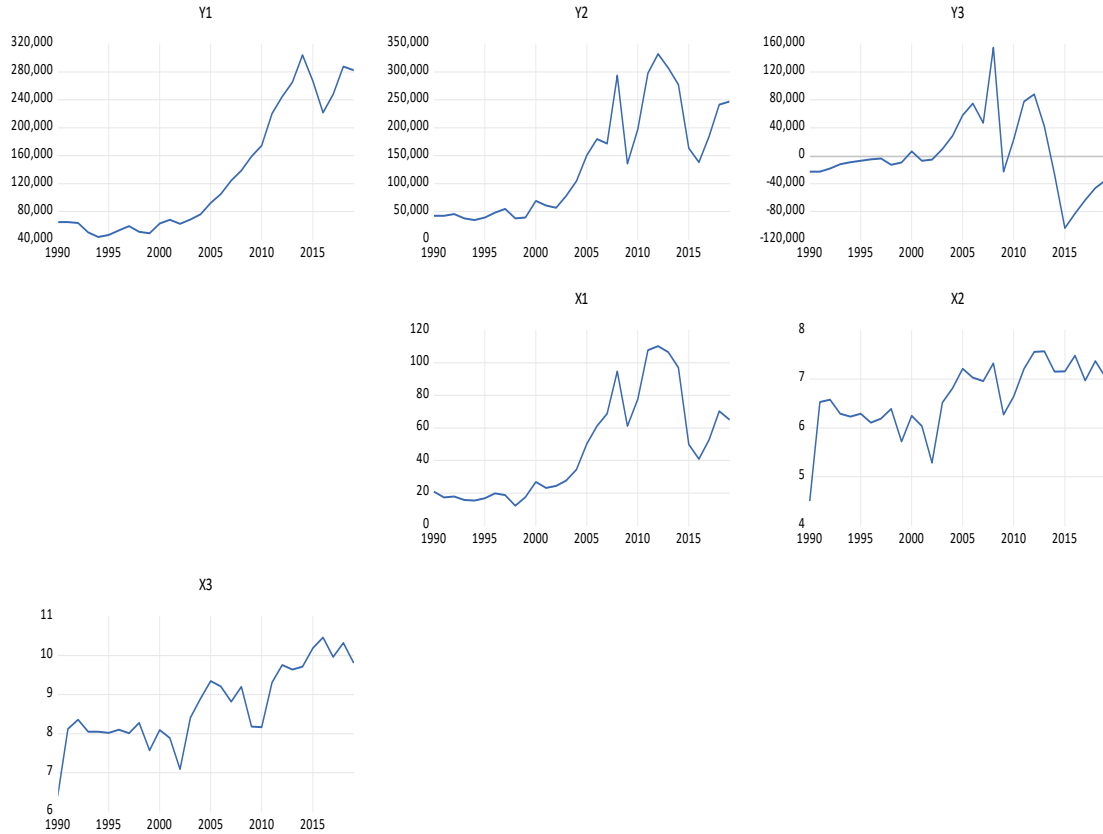
$$Y1 = a + X1 + X2 + X3 + Ui$$

$$Y2 = a + X1 + X2 + X3 + Ui$$

$$Y3 = a + X1 + X2 + X3 + Ui$$

**ثالثاً. نتائج البحث القياسية:** ان نتائج البحث القياسية للسعودية كانت كما يأتي:

١. تمثيل السلسلة الزمنية: هنا تم رسم السلسلة الزمنية لمتغيرات البحث، وكما موضح ادناه ان السلسلة الزمنية غير ساكنة، اذ نلاحظ ان المتغيرات التابعة التي يعبر عنها كل من (Y1) الذي يمثل الانفاق العام في السعودية كان في بداية مدة الدراسة منخفض، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ ارتفاع بشكل كبير ومتسارع بسبب القفزات الكبيرة في اسعار النفط، (Y2) الذي يمثل الايرادات العامة في السعودية فأنها كانت غير ساكنة ويظهر ذلك بشكل واضح بعد الصدمات النفطية السلبية والايجابية مثال ذلك الصدمة النفطية السلبية في عام ٢٠١٤، اما المتغيرات المستقلة التي يعبر عنها كل من (X1) الذي يمثل اسعار النفط السعودي فأننا نلاحظ انها غير ساكنة خلال مدة الدراسة وقد تعرضت الى تذبذبات كبيرة، مما انعكس بالسلب والايجاب على الموازنة العامة في السعودية وذلك حسب نوع الصدمة النفطية سوى كانت ايجابية او سلبية، (X2) الذي يمثل الصادرات النفطية في السعودية فانه ساكن بالمستوى اي البيانات الاصلية ساكنة إذا هو ساكن من الدرجة (I0)، (X3) الذي يمثل الانتاج النفطي في السعودية فأننا نلاحظ انه غير ساكن ايضا، انظر الشكل (١) ادناه.



الشكل (١): الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة في السعودية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

٢. اختبار جذر الوحدة: من اجل التأكد على خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة وسكونها في بيانات السعودية، سوف يتم استخدام اختبار فليبس بيرون (PP)، وكانت النتائج كما يأتي: نلاحظ من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة ان المتغيرات التابعة (Y) والمتغيرات المستقلة (X) غير ساكنة في المستوى في كل من الاختبارات (PP)، وانها مستقرة عند الفرق الاول سواء بوجود الثابت (With Constant) او الثابت والاتجاه العام (With Constant & Trend)، بالاستناد الى قيمة prob. اقل من 5% التي تدل على ان متغيرات الدراسة ساكنة، انظر الجدول (١) ادناه.

الجدول (١): اختبار جذر الوحدة-فليبس بيرون لمتغيرات الدراسة في السعودية

		Y1	Y2	X1	X2	X3
With Constant	t-Statistic	0.1888	-0.1853	-1.3887	-4.0216	-2.5056
	Prob.	0.9671	0.6669	0.5739	0.0043	0.1245
		n0	n0	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.03992	-2.7558	-1.8579	-5.1073	-3.8385
	Prob.	0.5560	0.2236	0.6501	0.0015	0.0287
		n0	n0	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.6039	0.2135	-0.3234	0.6848	1.1247
	Prob.	0.9704	0.7411	0.5601	0.8580	0.9282
		n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(Y1)	d(Y2)	d(X1)	d(X2)	d(X3)
With Constant	t-Statistic	-3.7605	-6.7733	-4.6517	-10.2292	-7.2698
	Prob.	0.0084	0.0000	0.0009	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8003	-6.4281	-4.5612	-9.8428	-7.5100
	Prob.	0.0317	0.0001	0.0058	0.0000	0.0000
		**	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6304	-6.2429	-4.6922	-10.2967	-6.8781
	Prob.	0.0008	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***

الجدول: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12). واستناداً إلى نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في السعودية يمكن تطبيق نموذج (ARDL) على البيانات المتوفرة في هذه الدراسة:

٣. نتائج تطبيق نموذج ARDL لبيانات السعودية لمتغير الانفاق العام (Y1): من خلال استخدام منهجية ARDL تم تقدير نموذج التكامل المشترك، وتبين أن الاختبارات الإحصائية تدل إلى الجودة النسبية للأنموذج المقدر من خلال معامل التحديد  $R^2$ ، حيث توضح أن النموذج يفسر (99%) من التغيرات في المتغير التابع (Y1) نتيجة التغيير في المتغيرات المستقلة، وعلى (1%) بسبب متغيرات أخرى خارج النموذج، كما يتضح جودة النموذج بحسب اختبار (F) وبمستوى معنوية (0.05)، أنظر الجدول (٢) أدناه.

الجدول (٢): نتائج تطبيق نموذج ARDL للمتغير Y1 في السعودية

Test	القيمة		الاختبار
R-squared	0.991		معامل التحديد
Adjusted R-squared	0.989		معامل التحديد غير المصحح
F-statistic	F-statistic	Prob. (F-statisti)	اختبار فيشر
	395.37	0.000	

الجدول: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12). أ. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل التكامل المشترك للمتغير (Y1): من نتائج اختبار التكامل المشترك نتضح من خلال الجدول (٣) أدناه، إذ بلغت قيمة احصائية (F) المحسوبة (18.56) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (4.36) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك ويعتبر ذلك مؤشر لوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول (٣): نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغير Y1 في السعودية

ARDL F- Bounds Test			
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
Test Statistic	Value	K	
F-statistic	18.56781	3	
Critical Value Bounds			
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound	
10%	2.72	3.77	
5%	3.23	4.35	
2.5%	3.69	4.89	
1%	4.29	5.61	

الجدول: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).  
ب. اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الأجل للمتغير (Y1) في السعودية: من نتائج نموذج ARDL  
يتبين الآتي:

- العلاقة قصيرة الأجل: يتضح من نتائج انموذج ARDL الآتي:

- ❖ أظهرت النتائج أن أسعار النفط تؤثر طردياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة أسعار النفط بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي زيادة الانفاق العام الى بمقدار (943.87) مليون دولار عند مستوى معنوية (5%).
- ❖ من نتائج نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ان الصادرات النفطية كانت الاشارة سالبة اي ان العلاقة عكسية مع الانفاق العام لكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05).
- ❖ بينت النتائج الاشارة موجبة اي العلاقة طردية بين الانتاج النفطي والانفاق العام لكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (0.02).
- ❖ أظهرت النتائج ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ  $ECM = (-0.144)$  وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (10%) وهذ النتيجة تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، وان الاختلال في التوازن قصير الاجل في السنة السابقة (t-) يتم تصحيحه خلال (14%) من السنة الحالية (t-1).

- العلاقة طويلة الأجل: يتضح من نتائج انموذج ARDL الآتي:

- ❖ أن أسعار النفط تؤثر طردياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة أسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي زيادة الانفاق العام الى بمقدار (6547.83) مليون دولار عند مستوى معنوية (5%).
- ❖ الاشارة سالبة اي العلاقة عكسية بين الصادرات النفطية والانفاق العام وان زيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي الى انخفاض الانفاق العام (-162799.5) مليون دولار، لان زيادة الصادرات النفطية تؤدي الى زيادة المعروض النفطي في الاسواق النفطية العالمية مما يتسبب بانخفاض أسعار النفط وهذا يؤدي الى انخفاض الايرادات النفطية التي تشكل العصب الاساسي للإيرادات العامة.
- ❖ الاشارة موجبة اي العلاقة طردية بين الانتاج النفطي والانفاق العام لكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05)، انظر الجدول (٤) ادناه.

الجدول (٤): نتائج العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للمتغير Y1 في السعودية

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(Y1)				
Selected Model: ARDL(3, 0, 0, 0)				
Date: 22/3/2021 Time: 12:52				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 27				
Conditional Error Correctin Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	57679.55	33180.54	1.738355	0.0975
Y1(-1)*	-0.144150	0.071660	-2.011594	0.0579
X1**	943.8730	141.9510	6.649289	0.0000
X2**	-23467.62	16833.43	-1.394108	0.1786
X3**	9429.072	12760.70	0.738915	0.4685
D(Y1(-1))	-0.048725	0.115221	-0.422886	0.6769
D(Y1(-2))	-0.536016	0.127149	-4.215637	0.0004
*P-Value incompatible with t-Bounds distribution.				
**Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$ .				
Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	6547.831	2742.425	2.387606	0.0269
X2	-162799.5	74491.75	-2.185470	0.0409
X3	65411.30	61223.47	1.068402	0.2981

الجدول: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

### ج. الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y1):

- ❖ اختبار عدم تجانس التباين: لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (ARCH) وبحسب إحصائية (F-Test) عدم معنويتها وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.
  - ❖ مشكلة الارتباط الذاتي: لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة ارتباط ذاتي، أنظر الجدول (٥) أدناه.
- الجدول (٥): نتائج الاختبارات التشخيصية للمتغير Y1 في السعودية

ARCH F-Test	LM F-Test
p-Value	p-Value
0.7750	0.3405

الجدول: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

رابعاً. نتائج تطبيق نموذج ARDL لبيانات السعودية لمتغير الإيرادات العامة (Y2): من خلال استخدام منهجية (ARDL) تم تقدير نموذج التكامل المشترك، وتبين أن الاختبارات الإحصائية تدل إلى الجودة النسبية للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد  $R^2$ ، حيث توضح أن النموذج

يفسر (99%) من التغييرات في المتغير التابع (Y2) نتيجة التغيير في المتغيرات المستقلة، وعلى (1%) بسبب متغيرات أخرى خارج النموذج، كما يتضح جودة النموذج بحسب اختبار (F) وبمستوى معنوية (0.05)، أنظر الجدول (٦) ادناه.

الجدول (٦): نتائج تطبيق نموذج ARDL للمتغير Y2 في السعودية

الاختبار	القيمة	Test
١	معامل التحديد	R-squared
	0.994	
٢	معامل التحديد غير المصحح	Adjusted R-squared
	0.989	
٣	اختبار فيشر	F-statistic
		213.635
	Prob. (F-statisti)	0.000

الجدول: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

١. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل التكامل المشترك للمتغير (Y2): ان نتائج اختبار التكامل المشترك تتضح من خلال الجدول (٧) ادناه، إذ بلغت قيمة (F) الإحصائية (10.09) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (4.35) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول (٧): نتائج اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل للمتغير Y2 في السعودية

ARDL F- Bounds Test			
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
Test Statistic	Value	K	
F-statistic	10.09744	3	
Critical Value Bounds			
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound	
10%	2.72	3.77	
5%	3.23	4.35	
2.5%	3.69	4.89	
1%	4.29	5.61	

الجدول: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

٢. اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الأجل للمتغير (Y2) في السعودية: من نتائج نموذج ARDL يتبين الآتي:

- العلاقة قصيرة الأجل: يتضح من نتائج انموذج ARDL الاتي:

أ. اظهرت النتائج أن اسعار النفط تؤثر طردياً ومعنوياً في الايرادات العامة، وهذا يعني أن زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي زيادة الايرادات العامة بمقدار (2608.499) مليون دولار عند مستوى معنوية (5%).

ب. العلاقة بين الصادرات النفطية والايادات العامة الاشارة سالبة اي ان العلاقة عكسية بينهما وان الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الايرادات العامة بمقدار (-31920.83) مليون دولار.

ج. الإشارة موجبة اي العلاقة طردية بين الانتاج النفطي والايادات العامة وان زيادة الانتاج النفطي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الايرادات العامة بمقدار (40607.03) مليون دولار.  
د. أظهرت النتائج ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ  $ECM = (-2.06)$  وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية (5%) وهد النتيجة تحقق الشرط الضروري والكافي للعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، وان الاختلال في التوازن قصير الاجل في السنة السابقة (t-) يتم تصحيحه خلال (200%) من السنة الحالية (t-1) اي خلال سنتين.

- العلاقة طويلة الاجل: يتضح من نتائج انموذج ARDL الاتي:

أ. اظهرت النتائج أن اسعار النفط تؤثر طردياً ومعنوياً في الايرادات العامة، وهذا يعني أن زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة فانه يؤدي زيادة الايرادات العامة بمقدار (2730.15) مليون دولار.  
ب. العلاقة بين الصادرات النفطية والايادات العامة الإشارة سالبة اي ان العلاقة عكسية بينهما وان زيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الايرادات العامة بمقدار (-51527.81) مليون دولار.

ج. الإشارة موجبة اي العلاقة طردية بين الانتاج النفطي والايادات العامة وان زيادة الانتاج النفطي بوحدة واحدة فان ذلك يؤدي الى زيادة الايرادات العامة بمقدار (48067.37) مليون دولار، انظر الجدول (٨) ادناه.

الجدول (٨): نتائج العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للمتغير Y2 في السعودية

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(Y2)				
Selected Model: ARDL(3, 1, 3, 2)				
Date: 22/3/2021 Time: 12:52				
Sample: 1990 2019				
Included observations: 27				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-146161.9	69916.46	-2.090522	0.0553
Y2(-1)*	-2.063113	0.355679	-5.800497	0.0000
X1(-1)	5632.610	980.1389	5.746747	0.0001
X2(-1)	-106307.7	24857.32	-4.276715	0.0008
X3(-1)	99168.38	16597.46	5.974914	0.0000
D(Y2(-1))	0.187093	0.066247	2.824156	0.0135
D(Y2(-2))	0.180060	0.061434	2.930927	0.0110
D(X1)	2608.499	261.9959	9.956259	0.0000
D(X2)	-31920.83	19284.21	-1.655283	0.1201
D(X2(-1))	65438.03	24993.27	2.618226	0.0202
D(X2(-2))	5837.627	5550.965	1.051642	0.3108
D(X3)	40607.03	15781.58	2.573064	0.0221
D(X3(-1))	-47363.33	18375.52	-2.577524	0.0219
*P-Value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	2730.152	84.24370	32.40779	0.0000
X2	-51527.81	10626.01	-4.849216	0.0003
X3	48067.37	5042.229	9.532960	0.0000

الجدول: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

### ٣. الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y2):

- أ. اختبار عدم تجانس التباين: لقد اظهرت النتائج بحسب اختبار (ARCH) وبحسب إحصائية (F-Test) عدم معنويتها وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.
- ب. مشكلة الارتباط الذاتي: لقد اظهرت النتائج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة ارتباط ذاتي، أنظر الجدول (٩) ادناه.
- الجدول (٩): نتائج الاختبارات التشخيصية للمتغير Y2 في السعودية

ARCH F-Test	LM F-Test
p-Value	p-Value
0.5369	0.7106

الجدول: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

#### الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات: بالرجوع الى نتائج العلاقة طويلة الاجل نلاحظ من خلال استعراض تقدير أثر الصدمات النفطية في قرارات الموازنات الحكومية للمملكة العربية السعودية خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٩ ان البحث توصل الى ما يأتي:

١. أن اسعار النفط تؤثر طردياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي زيادة الانفاق العام الى بمقدار (6547.83) مليون دولار عند مستوى معنوية (5%) .
٢. الاشارة سالبة اي العلاقة عكسية بين الصادرات النفطية والانفاق العام وان زيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة فان ذلك يؤدي الى انخفاض الانفاق العام (-162799.5) مليون دولار، لان زيادة الصادرات النفطية تؤدي الى زيادة المعروض النفطي في الاسواق النفطية العالمية مما يتسبب بانخفاض اسعار النفط وهذا يؤدي الى انخفاض الايرادات النفطية التي تشكل العصب الاساسي للايرادات العامة وبالتالي انخفاض الانفاق العام.
٣. الاشارة موجبة اي العلاقة طردية بين الانتاج النفطي والانفاق العام لكنها غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05).
٤. اظهرت النتائج أن اسعار النفط تؤثر طردياً ومعنوياً في الايرادات العامة، وهذا يعني أن زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي زيادة الايرادات العامة بمقدار (2730.15) مليون دولار.
٥. العلاقة بين الصادرات النفطية والايرادات العامة الاشارة سالبة اي ان العلاقة عكسية بينهما وان زيادة الصادرات النفطية بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الايرادات العامة بمقدار (-51527.81) مليون دولار.
٦. الاشارة موجبة اي العلاقة طردية بين الانتاج النفطي والايرادات العامة وان زيادة الانتاج النفطي بوحدة واحدة فان ذلك يؤدي الى زيادة الايرادات العامة بمقدار (٤٨٠٦٧,٣٧) مليون دولار.

#### ثانياً. التوصيات:

١. العمل على تنويع الاقتصاد السعودي من اجل الانتقال من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على القطاع النفطي، إلى اقتصاد ذات ركائز قوية يقوم على تطوير القطاعات الخدمية بالدرجة الاولى، فضلا

- عن القطاعات الزراعية والصناعية والإنتاجية، من أجل التقليل من حدة الصدمات النفطية السلبية التي تحدث في اسواق النفط العالمية على اقتصاد السعودية التي تحدث بين الحين والآخر.
٢. ضرورة اختيار الطرق المناسبة من أجل استثمار الإيرادات النفطية بصورة صحيحة وعلمية وذلك من خلال توجيهها نحو الاستثمار العام والخاص، فيما يخص الاستثمار العام نلاحظ انه يوجد ضرورة ملحة من أجل إعادة اعمار مشاريع البنية التحتية ومرافق الخدمات العامة التي تعاني من اضرار كبيرة عبر عقود من الزمن، فضلا عن تأهيل وتطوير قطاعات استخراج النفط وتصديره وتصفيته ومشاريع البتروكيماويات، اما فيما يخص القطاع الخاص فان استثمار هذه الإيرادات يتطلب تشريع وإصلاح الكثير من السياسات والإجراءات القانونية والمالية، مثل إصدار قانون جديد يشجع ويخلق بيئة محفزة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.
٣. ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة في السعودية بدلا من الاعتماد على مصدر واحد الا وهو النفط، اذ يمكن الوصول الى هذا الهدف من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية في نظم الجباية الضريبية والرسوم مثلا، هذا يؤدي الى زيادة الإيرادات العامة التي تؤدي الى تقليل حالة العجز التي تصيب الموازنات الحكومية في السعودية.

#### المصادر

#### أولاً. المصادر العربية:

١. طاقة، محمد والعزاوي، هدى، (٢٠١٠)، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
٢. العركوب، هاشم محمد عبدالله، (١٩٩٧)، عجز الموازنة العامة للدولة دراسة في اسبابه واثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة ١٩٧٣-١٩٩٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
٣. الهيتي، احمد حسين، (٢٠٠٠)، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل، العراق.
٤. حمزة، بن سيع، (٢٠١٢)، أثر صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة، والتضخم، في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR" للفترة ١٩٧٠-٢٠١٠، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
٥. العكام، محمد خير، (٢٠١٨)، المالية العامة الاجازة في الحقوق، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.
٦. الكواز، سعد محمود واسماعيل، محمد طيب، (٢٠١٣)، اتجاهات تطور الصادرات النفطية وأثرها في الاداء الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٥-٢٠١١، مركز الدراسات الاقليمية.
٧. الشوربجي، مجدي، (٢٠٠٩)، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسبية بن بو علي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ٦.
٨. القيسي، اعياد حمود، (٢٠١٥)، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط٩، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٩. حلمي، خالد سعد زغلول، الحمود، ابراهيم، (٢٠٠٢)، الوسيط في المالية العامة، ط٢، جامعة الكويت.

١٠. سالم، سالم عبدالحسين، (٢٠١٢)، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٨، العدد ٦٨.

١١. البجاري، احمد ابراهيم حسين، (٢٠١٩)، قياس أثر الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي المباشر في معدلات البطالة لبلدان نامية مختارة للمدة ١٩٨٥-٢٠١٧، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.

#### ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. James D. Hamilton, (2011), (Historical Oil Swocks), National Bureau of Economic Research, Massachusetts, Cambridge, MA, 02138.